

الحوار الوطني

الهيثمي: إطالة أمد الحوار يهدد نجاحه

قال الأخ علي الهيثمي -عضو مؤتمر الحوار الوطني: إننا نحلم بدولة مدنية حديثة يسودها العدل والقانون وتتساوى فيها المواطنة ونعمل في مؤتمر الحوار من أجل تحقيق هذا الحلم، ولكن هناك مكونات تعمل على عرقلة نجاح الحوار ولا تستطيع هضم مفردات «دولة مدنية»!

وأضاف: ورغم كل المحاولات لنسف التسوية السياسية من خلال أفعال الحوار إلا أننا على

ثقة بأن كل هذه المساعي هي التي ستفشل أمام الإرادة الشعبية التي تراقب خطوات الحوار ومسارته لحظة بلحظة وتدعم باتجاهه نجاحه.

وبخصوص مرور الوقت ومراوحة الحوار عند نقطة محددة حذر الهيثمي من تمديد فترة الحوار بلا طائل.. منوهاً إلى أن إطالة أمد الحوار مع عدم استكمال مخرجاته تصرف غير صحيح سيضيف تفاصيل على القضايا التي انتهى المتحاورون منها والتي يكادون أن

ينتهبوا منها.

مشيراً إلى أن مخرجات الحوار هي من سيحدد نوعية مرحلة ما بعد الحوار.. كون الحديث عن مرحلة تأسيسية أو انتقالية أو انتخابات برلمانية قبل الانتهاء من التوافق على كل مخرجات الحوار وحسم كل القضايا يظل حديثاً جديلاً يبعث على التأزيم وتعقيد ما تبقى من نقاط

اختلاف بين المكونات. واستطرد بالقول: هناك استحقاقات تتطلب منا استكمال مخرجات الحوار وفي مقدمة ذلك تشكيل لجنة لصياغة الدستور من تلك المخرجات والمواد والقرارات والتوصيات النهائية التي سيجمع عليها المتحاورون ليتم صياغة الدستور ودعوة الشعب إلى الاستفتاء عليه لتتضح الرؤية لما بعد الحوار.

لافتاً إلى أن مكون المجتمع المدني لعب دوراً مهماً في مجريات الحوار خصوصاً دوره في تقريب الرؤى بين المكونات السياسية التي تمثل أطرافاً تظن أنها المهيمنة.

الحنش - «الميثاق»:

الأحزاب المتشبهة بالسلطة
تعرقل الحوار ولا تريد انتخاباتالحوار سيحقق أهدافه ولا
مستقبل للاقصائيين

وقال الأخ عبد المجيد الحنش -عضو مؤتمر الحوار الوطني: إن مؤتمر الحوار يتجه نحو مستقبل اليمن الواعد وعقد اجتماعي جديد يلبي حاجات وتطلعات الشعب اليمني، فبدأ الحوار أساساً هو التوافق والانحراف عن التوافق يعني أن الحوار ينزلق في اتجاه آخر عكس الذي كان يؤمل عليه.. وأعتقد أن الحوار سيصل إلى مبتغاه عندما سيستمر مبدأ التوافق وهناك مرجعيات وأسس تم التوافق عليها من قبل جميع الأطراف ولا بد على الفرقاء السياسيين أن يستمروا بهذا

المبدأ وعدم الخروج عن المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن «2014، 2015».. وأضاف: نلاحظ أن في الحوار الوطني أشخاصاً وأطرافاً يمارسون عملية الاقصاء والتهميش وبمعنى آخر يفرضون سياسة الأمر الواقع وهذا أمر لا يخدم الوطن ولا يخدم الحوار ومبدأ التوافق هو الأساس وأي نتائج أو قرارات ستتملى على أي طرف كان بدون التوافق لن تمر ولن تنفذ وسيكون مآلها في الإدراج.. مشيراً إلى أنه ولكي ينجح الحوار وتنفذ مخرجاته علينا أن نعود إلى مبدأ التوافق وأن يكون الجميع متوافقين لأن كل طرف سيكون معني بتنفيذ ما عليه من التزامات نحو مخرجات الحوار الوطني.

منوهاً إلى أنه ينبغي في الصراع السياسي أن يكون هناك أخلاقيات لأنها عندما تنعدم الاخلاق يصبح الصراع سلبياً في كل شيء، بمعنى آخر ما يفتعل الآن من عملية تأزيم للاوضاع وانفلات للأمن وما ينتج عنها من حوادث قتل ونهب منظم للمال العام والخاص في ظل حكومة فاشلة.. باعتقادي أنها تمثل مخرجات يريد من يقف وراءها أن يثبت أن الوضع غير مهيب لإجراء عملية انتخابية سواء الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو الاستفتاء على الدستور وهذا يؤكد ما نشهده اليوم في الحوار الوطني من طرح نصوص خارجة عن المبادرة الخليجية

والوفاق الوطني ومساعد لتحويل مؤتمر الحوار الوطني إلى بديل عن مجلس النواب والشورى وهذه أمور مقصود منها إلغاء المؤسسات الدستورية والقانونية التي تضمن بقاء الوحدة اليمنية.. لافتاً إلى أنه لا يوجد أحد ينكر فشل الحكومة في فرض هيبة الدولة وتوفير الأمن واستعادة الخدمات الأساسية للمواطن لذا فإن تكرار هذا الأمر لن يقبله أحد فلم يعد بمقدور المواطن أن يتحمل أخطاء السياسيين.

واستطرد بالقول: هناك توجهات ومساعد تعمل على تأجيل الانتخابات وتقرح التمديد في محاولة للاستئثار بالسلطة بدون وجه حق لأنهم يدركون أن الطريق الديمقراطية الصحيح للسلطة طويل جداً ولن يستطيعوا بلوغه بما لديهم من زاد لذا يرون أنه لابد من تأجيل الانتخابات للحفاظ على ما حصلوا عليه نتاج أحداث 2011م.. وإلا ما معنى رفضهم إجراء الانتخابات في موعدها؟ أهم في عدا، مع الشعب؟ هذا ما ستجيب عليه صناديق الناخبين وأنا على يقين أنهم لن يسمحوا لأي مكون سياسي أن يسلبهم هذا الحق.. فالانتخابات هي الأساس والقاعدة التي ننتقل منها.. فلا يمكن أن نؤسس دولة مدنية حديثة طالما ونحن نفصل الديمقراطية على مقاساتنا ونؤمن بها عندما توافق هواناً ونرفضها عندما تتعارض مع مصالحنا الشخصية والذاتية.

وأضاف: أقول لزماني في الحوار ليس كل ما نحلم به سنحققه في هذا الحوار ولكن ما سنخرج به يجب أن يكون بالتوافق ووفقاً للطرق السلمية لتكون ملزمين جميعاً في تنفيذه وترجمته على الواقع.. وكما انطلقنا من التوافق يجب أن نختم حوارنا بالتوافق فهو أساس وقاعدة الحوارات الناجحة في كل زمان ومكان ولا ينبغي أن نسبح عكس التيار.

الفريق المصغر للقضية الجنز

والذي يؤكد على التوافق بين الأطراف.

وفي اجتماع عقده اللجنة المصغرة مساء الجمعة بحضور كافة مكوناته اشاد اعضاء الفريق بموقف مكون انصار الله الذي اختار بكل حزم ومسئولية وطنية مواصلة مشاركتة الفاعلة رغم استهدافه مباشرة من خلال اغتيال الشهيد عبدالكريم جديان عضو مؤتمر الحوار عن مكون انصار الله مساء الجمعة..

وناقش اجتماع اللجنة المصغرة الذي استمر الى وقت متأخر من مساء الجمعة مختلف الخيارات المطروحة عليه بشأن شكل الدولة الاتحادية.

وكان كل مكون عرض في اجتماع السبت الماضي ما يرى أنه يدعم رؤيته لشكل الدولة الاتحادية وعدد الأقاليم ويجب على بواعث القلق المحتملة لدى بقية المكونات غير أن استمرار التباين في وجهات النظر بشأن عدد الأقاليم ظل السمة الغالبة على النقاشات التي أتسمت بالجدية والعمق الساعية لتشخيص الخيار الذي يحظى بأعلى قدر من التوافق من بين الخيارات المعروضة أمام اللجنة.

وفي هذا الصدد قال الأخ احمد الكحلاني عضو اللجنة المصغرة: ان النقاشات منصبية على المقترحات التي قدمتها المكونات حول تقسيم الأقاليم ونظام الحكم القادم للدولة اليمنية.

واوضح الكحلاني في تصريح لوكالة خبر: ان هناك مقترحات تنص على ان يكتب الفريق المصغر بالاتفاق على دولة اتحادية وعلى جملة معايير لتقسيم الأقاليم، على ان تحال عملية التقسيم الى برلمان منتخب بالمناصفة بين شمال الوطن وجنوبه.

واضاف: ان الفريق يستمع للمقترحات المقدمة من المكونات.. مشيراً إلى ان

تواصل اللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية اجتماعاتها التي استأنفتها الاربعة الماضي بعد عودة مكون المؤتمر الشعبي العام الى اللجنة، وبحضور المبعوث الاممي جمال بن عمر وامين عام مؤتمر الحوار احمد بن مبارك، وتناقش اللجنة المصغرة حسم القضايا الجوهرية ذات الصلة بشكل الدولة وقد ركزت النقاشات على التجارب المستقاة من صياغة «وثيقة العهد والاتفاق» والفشل في تطبيق مقتضياتها، وذلك بهدف الاستنارة بها في صياغة اتفاق يؤسس لحل عادل ودائم للقضية الجنوبية ويشكل مدخلاً لبناء اليمن الجديد.

وخلال اجتماع الاربعة استعرض مكون الاقليمين رؤيته القائمة على اربعة مبادئ تؤسس في نظره لجدوى خيار الاقليمين.. الى ذلك اعرب مكون الحراك عن تشبته بخيار تقرير المصير واستعادة الدولة الذي طرحه ضمن رؤيته المقترحة لحل القضية الجنوبية.

وفي الوقت الذي رحب فيه مكون المؤتمر الشعبي العام بالنقاشات التي جرت خلال الاجتماعات التي غاب عنها، اوضح انه في حل من أي اتفاق قد يكون حصل أثناء مناقشته للجلسات.

مؤكداً على ضرورة البناء على ما سبق الاتفاق عليه وعدم العودة الى النقاط التي حسمت خلال الجلسات السابقة للفريق المصغر، وان المؤتمر الشعبي العام لم يغير موقفه أو رؤيته بخصوص شكل الدولة.

وكانت اللجنة المصغرة وقفت في اجتماعها الخميس أمام استفسار تقدم به المؤتمر الشعبي العام حول آلية التصويت على قرارات اللجنة، وفي هذا الاتجاه أكد أمين عام الحوار على أن اللجنة ستتعيب في إقرار مخرجاتها النظام الداخلي

◇ حدثونا عن أبرز التطورات

والمستجدات في مؤتمر الحوار وخاصة فيما يتعلق بالقضية الجنوبية؟

- الملاحظ أن هناك خلافاً واضحاً بين ممثلي الحراك في مؤتمر الحوار نتيجة محاولة محمد علي احمد فرض رأيه على ممثلي الحراك في الحوار وهذا ما أثار حفيظتهم وأفصحوا عن رفضهم استبعاد أي شخص برأيه وعبروا عن ذلك بمطالبتهم مكون الحراك بتغيير ثلاثة أشخاص من الذين رشحهم محمد علي احمد في اللجنة المصغرة «8+8» وفي المقابل رفض محمد علي احمد هذا الطلب ودعا جميع أبناء المحافظات الجنوبية المشاركين في الحوار من مختلف المكونات دعاهم الى اجتماع لتدارس هذا الموضوع ولم يتم ذلك الاجتماع لعدم اكتمال النصاب.. وبطبيعة الحال فإن تلك الدعوة لا تعيننا ولم نحضر.

◇ سنقف أمامه بحزم

قراء تلك ل طرح البعض مشروع العزل السياسي؟

- اذا أخذنا موضوع العزل السياسي من منظور تجارب الدول العربية كمصر أو العراق فهذا الموضوع يمثل نكبة على اليمن بشكل عام وليس على أشخاص محددين.. وبالمنظر الى ما يدور في أروقة الحوار بشأن العزل السياسي فقد كانوا يعملون على تفصيل هذا الموضوع على أشخاص معينين، وهذا يمثل خروجاً عن المبادرة الخليجية أيتها التنفيذية المزممة وخارجاً عن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني وعن قراري مجلس الأمن «2014، 2015» بشأن الازمة اليمنية.. وبالنسبة لنا فإن هذا الموضوع «العزل السياسي» لا يمكن أن نقبل به بأي حال من الأحوال وأي خروج عن المبادرة الخليجية واليتها لن نقبل به وسنقف أمامه بحزم واعتقد أن العزل السياسي وغيره من المشاريع الصغيرة هي مساعد من قبل البعض من لا يرون خيراً في استقرار الوطن.

◇ سمات الفاشلين والمحيطين

◇ مؤتمر الحوار الذي وجد كفضاء مفتوح لطرح وجهات النظر والآراء بكل شفافية وصراحة.. ولكن يلاحظ عليه كثرة الاعتداءات على بعض الأعضاء ومكونات تعمل على اقضاء أخرى وهذا يعكس صورة سيئة أمام الرأي العام.. ما تعليقكم على ذلك؟

- بالعكس اعتقد أن ما ذكرته يشكل ظاهرة صحية..

باجيل

العزل السياسي نكبة

اعتبر الأخ الاستاذ ناصر باجيل - عضو مؤتمر الحوار الوطني ان مطالب المشترك بإلغاء مجلس النواب انها كانت بسبب اقليته فيه، اضافة الى محاولات ادخال البلاد في فراغ دستوري رغم انتهاء مدة الحوار.. وتجاوزته المدة المحددة له.. وقال باجيل ان الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن شكل الدولة في ظل حدة الخلافات.. الى التفاصيل..

المحبطون والفاشلون هم من
يعتدون على أعضاء الحوار

حتى لو استبدلوا جميع موظفي الدولة بعنصر

تقراً لإلغاء بث جلسات مجلس النواب وتخصيص وقت البرنامج في إعادة بث جلسات الحوار الوطني مع أنها بُثت على الهواء مباشرة لحظة انعقادها، هل هي خطوة لاستبدال مؤتمر الحوار بدلا عن مجلس النواب كما تريد بعض المكونات؟

- هناك مطالب طرحت من قبل اللقاء المشترك تضمنت إلغاء مجلس النواب نتيجة اقليتهم فيه ودمج اعضاء مؤتمر الحوار وعضء مجلس الشورى ليحلوا محل مجلس النواب والشورى وهذا يعد خرقاً قانونياً وادخال البلاد في فراغ دستوري ولا استبعد أن يسبب كارثة كبيرة على البلد لأن مجلس النواب هو مجلس تشرى يعي منتخب من الشعب وفي حالة انتهاء فترته الزمنية يحق لرئيس الجمهورية أن يدعو إلى انتخاب مجلس نواب خلال ستين يوماً وفي حالة عرقلة أو تعثر اجراء الانتخابات يعاد مجلس النواب ويقوم بمهامه إلى أن يتمكن الشعب من اختيار ممثليه في البرلمان وهذا أمر واضح مع أن هناك من يسعى إلى تشكيل جمعية تأسيسية بقرار جمهوري للقيام بالتشريع والرقابة وهذا يشكل فراغاً دستورياً كاملاً لأن الحوار

◇ كيف؟

- دائماً الحوار والإماكن التي تطرح فيها آراء مختلفة وتشتد فيها الخلافات تبرز فيها هذه المشاهد وبشكل عفوي تصل احياناً إلى الاشتباك بالأيدي نتيجة إصابة بعضهم بمرض السكر أو الضغط أو الاثنين معاً وبعضهم يشكون من الاحباط وعندما يفشل في تحقيق مراده يلجأ إلى التعبير عن ذلك باستخدام يده.. وبالنسبة لي اعتقد أن أي شخص يعتمد الى مثل هذه التصرفات هو شخص محبط وفاشل يحاول تمرير رأيه بالبلطجة.

◇ خرق قانوني

◇ الى أين تتجه القضية الجنوبية في الحوار الوطني؟

- اعتقد أن الوقت مازال مبكراً على تحديد شكل الدولة القادمة في ظل حدة الخلاف وتمترس المكونات خلف آرائها وبالنسبة لي شخصياً أفضل دولة موحدة متعددة الأقاليم بحيث يتاح لكل اقليم بناء نفسه تحت مظلة الوحدة اليمنية وسقف الحوار الوطني والدولة الراحية للحوار.

◇ بصفتك عضو في مجلس النواب.. كيف